المصير البريطاني: كابوس أمريكا الجديد

03-10-2005

في سبيل الحد من السير في هذا الطريق الخطر، يقترح البروفسور "تشين" عددا من الإجراءات التي يصعب على الإدارة الأمريكية هضمها. إنه يوصي الرئيس بوش بأن يعمد إلى زيادة الضريبة على الطاقة والمشتقات الطاقوية لأجل الحد من استهلاكها، وهي الإجراءات التي ما تزال الإدارة، حتى الساعة، تصر على عدم تجاهلها..الأمر الذي يضع استقلالية الولايات المتحدة وحرية النشاط فيها على المحك.

بقلم خدمة العصر

في "تقرير خاص" أعلن عنه يوم الخميس الماضي مجلس العلاقات الخارجية الذي يتمتع بتأثير نافذ في أمريكا، جاء فيه أن الزيادة الضريبية على الواردات التي تزايد الإقبال نحوها، خاصة النفطية منها، إلى جانب الأرقام قياسية في نفقات الدولة، من شأن هذا وذاك أن يضع استقلالية الولايات المتحدة وحرية النشاط فيها على المحك.

ويتحدث التقرير البروفسور منزي تشين، الخبير الاقتصادي المخضرم في العلاقات المالية الدولية، والذي عمل في مجلس المستشارين الاقتصاديين في البيت الأبيض خلال ولايتي كل من الرئيس بيل كلينتون والرئيس الحالي جورج بوش، عن أن الموازنة الفيدرالية وميزان النفقات شهدا تدهورا خلال السنوات الأخيرة وباتا يهددان، بشكل متزايد، نفوذ واستقلالية أمريكا، وهذا نظرا لغياب "المبادرة إلى خفض كلا العجزين، والذي سيمنح للحكومات الأجنبية الفرصة في رفع ضغوطاتها على مصير الأمة"، زيادة على أن تقرير "تشين" يتحدث عن: "احتمال نقص وتيرة التنمية، وهذا من شأنه أن يولد احتكاكا تجاريا، قد يعمل على خفض النفوذ الأمريكي في الدوائر السياسية والاقتصادية".

كما أكد كاتب الوثيقة التي صدرت بعنوان "تطورات خطرة بخصوص العجزين التوأمين"، على ضرورة القيام بإجراءات سريعة لأجل مواجهة التحديات الجدية التي يتعرض لها الاقتصاد الأمريكي، وتتضمن خفض العجز الحكومي من خلال الزيادة في الضرائب والتقليل من استيراد النفط عبر فرض زيادة على ضريبة استيراده، إلى جانب تنظيم معايير محددة لاستهلاك الوقود من غير إغفال مراقبة تدهور الدولار في مقابل عملات دول شرق آسيا. ويذكر معد التقرير في هذا المجال بالقرار الصيني الأخير المتمثل في تحريرها لـ"الين" في مواجهة باقي سلة العملات، ووصف "تشين" هذا القرار بأنه كان "خطوة في الاتجاه السليم"، إلا أنه، من وجهة نظره، غير كاف للحد من الاضطرابات الراهنة، لأن "التحدي الحقيقي الذي يواجه الدولار في الواقع هو خوف المستثمرين من استمرار تدهوره وتقهقره".

التقرير، الذي هو باكورة سلسلة يعدها مجلس العلاقات الخارجية في إطار "مستقبل التنافسية الأمريكية"، يحمل نقدا لاذعا للاقتطاع الضريبي والإنفاق

الحر، الذين تعتمدهما إدارة الرئيس بوش، خاصة عسكريي البنتاغون في مرحلة ما بعد 11/9، و هذا ما أدى إلى إنفاق فائض الموازنة المتراكم من الحقبة الكلينتونية وإحداث عجز غير مسبوق.

إن انتقادات الخبير "تشين" في الواقع ليست أمرا مستحدثا، فقد سبق وأعرب صندوق النقد الدولي خلال اجتماعه السنوي الأخير نهاية الأسبوع عن قلق مماثل، كما أن المحافظين الماليين في الحزب الجمهوري، نفسه، أبدوا في مرات عديدة قلقهم المتزايد إزاء مصير الدولار خاصة في حالة من شاكلة "كاترينا".

ورغم أن مجلس العلاقات الخارجية اعتبر أن ما ورد في التقرير لا يعدو أن يكون رأيا شخصيا لمعده، إلا أن مجرد إصدار المركز الحيوي الكائن بنيويورك، والذي أنشئ بعيد الحرب العالمية الثانية كمعقل ومختبر للتأثير في السياسة الخارجية ومصالح الشركات متعددة الجنسية والتي مقرها في أمريكا، قد يعكس في واقع الأمر أن حجم الخلاف بين وول ستريت، التي هي شريان حياة أغلب اقتصاديات الشركات الكبرى، وبين حكم الجمهوريين، بدأ يتفاقم ويتعمق.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يمكننا ملاحظة حرص الخبير "تشين" على إبداء قلقه إزاء مستقبل استقلالية الولايات المتحدة ونفوذها في مقابل سياسة الرئيس الحالي جورج بوش القائمة على تأكيد هذا التفوق من خلال عدم الاكتراث بالتحالفات التقليدية والمؤسسات الدولية متعددة الأطراف أو حتى بالقانون الدولي. والتقرير وإن كان خال من الانتقادات الصريحة للسياسة الخارجية الأمريكية، إلا أنه يترك في ذهن القارئ انطباعا يجعله يدرك أن متطلبات هذه السياسة صارت تثقل كاهل الموازنة العامة.

إن خطر انهيار قيمة الدولار والركود الاقتصادي هي احتمالات صارت أكثر توقعا منذ إعصار كاترينا، الذي يقدر الخبراء تكلفة معالجة آثاره بنحو مائتي مليار دولار، بالإضافة إلى أن بعض الخبراء قدروا أن هذا سيكون عامل كبح لنسبة النمو الإجمالية بمؤشر مقداره 0.5 % خلال العام الجاري، وهذه العوامل يجب أن نقرنها بالأرقام القياسية التي بلغها النفط، واعتماد الولايات المتحدة المتزايد على استيراده، مما يعني بالتالي ازدياد حدة الضغوطات على الدولار.

إن القدرة على الحد من التدهور المستمر للعملة الأمريكية أو المنع من انهياره، لا تعني تخليص البلاد من التورط المضطرد في المديونية، مما يؤول إلى فقدها المزيد من نفوذها العالمي بتدهور قيمة الدولار، العملة الأهم في التعاملات الدولية، وهنا يستشهد الاقتصادي "تشين" بالحالة البريطانية التي عرفت نفس الأعراض، وأدت أخيرا إلى تراجع مستوى تفوق المملكة المتحدة العالمي العسكري والسياسي خلال القرن العشرين، الأمر الذي يعني أن الولايات المتحدة، بهذه الطريقة، سائرة في نفس مسار بريطانيا العظمى.

لقد ارتفع عجز الموازنة العامة من نسبة 3.8% من الناتج الوطني الخام خلال العام 2001 ليبلغ سقف 5.7% في السنة الماضية، وإن كانت هذه المشكلة قد حدثت مع دول أخرى في العالم، إلا أن الشيء الذي يميز الحالة الأمريكية الراهنة هو أن اقتصادها يمثل ما نسبته ربع الاقتصاد العالمي، وأما الذي يجعل الأمور أكثر إثارة للقلق هو اللجوء الأمريكي المتزايد نحو الاستدانة الخارجية خاصة من اليابان والصين. وفي الحقيقة، فإن أغلب هذه الديون تعود إلى حكومات أجنبية ومستثمرين، مع العلم أنها قد تضاعفت لتبلغ رقم 2 تريليون دولار خلال الخمسة سنوات من حكم الرئيس بوش.

ولا يبدو أن هذه التوجهات ستكون محل تغيير بحسب الدراسة، والتي ورد فيها بأن هذه المشكلات المالية ما تزال تسير بنفس الطريقة التي اعتمدتها إدارة الرئيس بوش والكونغرس في العام 2001، والتي ميزها آنذاك، خفض ضريبي ورفع للنفقات، وأما العامل الثاني في ديمومة هذه الحالة، فهو الاعتماد الأمريكي على النفط الخارجي، لأن العجز الحالي مرده -بنسبة 40% خلال السنوات الثلاثة الأخيرة- إلى الواردات النفطية.

العامل الثالث وفق التقرير، راجع إلى سوء تقييم الأمريكيين لعملات شرق آسيا، وهذا هو السبب الذي جعل المستهلك الأمريكي يقبل على اقتناء منتجات تلك الدول، وهذا في غير صالح الميزان التجاري الفيدرالي، وهو يبعث على القلق أيضا، من غير أن ننسى أن استمرار هذا الوضع سوف يجعل الحكومات والمستثمرين الأجانب يشعرون أنهم بصدد مواجهة سلسلة غير منتهية من العجز الأمريكي، فيلجئون بالتالي إلى التوقف عن ضمان القروض الأمريكية، مما يعني عجزا إضافيا في الخزينة، يوقع انهيارا سريعا يتزامن مع تدهور جديد للدولار، نتيجته توقفا مأساويا للاقتصاد.

في سبيل الحد من السير في هذا الطريق الخطر، يقترح البروفسور "تشين" عددا من الإجراءات التي يصعب على الإدارة الأمريكية هضمها. إنه يوصي الرئيس بوش بأن يعمد إلى زيادة الضريبة على الطاقة والمشتقات الطاقوية لأجل الحد من استهلاكها، وهي الإجراءات التي ما تزال الإدارة، حتى الساعة، تصر على عدم تجاهلها.

للعودة للأعلى